

حُجَّة الخَصْم بين المدرستين البصرية والكوفية

لؤي بدران*

الملخص: يتناول هذا البحث الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، وجاء في قسمين الأول تعرض إلى المفاهيم ونشأة النحو وتشكل المدرستين البصرية والكوفية وخصائص المنهج والطبقات وبداية نشوء الخلاف ودوافعه وتناول نتفا من الآثار الإيجابية التي نتجت عن ذلك الخلاف، والقسم الثاني مهد له بتعريف موجز للأنباري وكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بوصفه المتن النحوي الذي اعتمد عليه هذا البحث لتتبع المسائل النحوية الخلافية بين المدرستين لا سيما منها تلك التي قامت على الحجج المشتركة بينهما وكيف احتج الطرف الآخر بحجة الطرف الأول في تخريج هاتيك المسائل، كذلك حاول هذا الجزء الوقوف على ماهية الخلاف النحوي في مسائل الخبر بين المدرستين من خلال دراسة بعض تواقيعه.

الكلمات المفتاحية: الخلاف، الاختلاف، الحجة، الخصم، الشاهد، التأويل، العلل، المجاز.

The argument of adversary between the Basra and Kufa schools

Loay Badran

Abstract: This paper addresses the differences between the Basra and Kufa schools through two parts. First part describes the concepts and emergence of grammar, the formation of Basra and Kufa schools, the characteristics of curriculum and classes, the beginning of controversy and its motives as well as a bit beneficial effects resulted from this controversy. Second part gives a brief definition to Al-anbary and his book " al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf" as grammatical body on which this paper was based to follow the controversial grammatical issues between the two schools, especially those based on their common arguments and how the other party was argued the first party' argument in displaying these issues; this part also tried to identify the grammatical controversy in the predicate (Al-khabar) between the two schools by studying some its impact.

Keywords: controversy, the difference, the argument, adversary, evidence, interpretation, reasoning, metaphor.

الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية الجزء الأول

1- المفاهيم

الخلاف والاختلاف

الخلاف ضد الاتفاق، والخلاف والمخالفة مصدران للفعل (خالف) فنقول: "خالف الشيء: ضاده. ويقال خالف بين الشيئين" (1).

ونقول " لكل شيئين اختلفا هما خلفان. وقال الكسائي هما خلفتان" (2)
أما **الاختلاف**، فمنه ما يكون في المذهب وهو " ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر... ونقول اختلف الشيطان: لم يتفقا" (3).

ففهم من التعيد السابق أن المفهومين يدلان على المدلول ذاته، في حين يرى آخرون أن ثمة فرقا بين الدالين كما ذهب إلى ذلك الكفوي إذ يقول "والاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفا، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفا والاختلاف ما يسند إلى دليل والخلاف ما لا يسند إلى دليل" (4).

بيد أن المصنفات التي تصدت لدراسة الخلاف/ الاختلاف النحوي بين المدرستين جاءت موسومة بـ (الخلاف النحوي) لا (الاختلاف النحوي)، وفي هذا رد على الكفوي فيما ذهب إليه عندما قال: إن **الخلاف لا يحتاج إلى دليل**، فكل هذه المصنفات التي سجلت الخلاف النحوي ودرسته كانت مذيلة بالحجج والأدلة لكلا المدرستين البصرية والكوفية بمعنى أن هذه الخلافات بناء على وسم المصنفات كلها تعني أن الاختلاف والخلاف مسميان يدلان على مسمى واحد كما تبدى في المفهوم المعجمي. إذ يدلان على التضاد الذي هو نقيض الاتفاق.

2- البصرة والكوفة

البصرة: جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي أن البصرة بصرتان وهما "العظمى بالعراق وأخرى بالمغرب، وأما البصرتان فالكوفة والبصرة.. وهي في الإقليم الثالث.. والبصرة في كلام العرب الأرض الغليظة وقال قطرب: البصرة من الأرض الغليظة التي فيها حجارة تقلع وتقطع حواف الدواب.. وقال غيره حجارة رخوة فيها بياض" (5).

في حين يقول ابن الأعرابي البصرة تعني الحجارة الصلاب قال وسميت البصرة لغلظها وشدتها، وكان تمصيرها سنة أربع عشرة قبل تمصير الكوفة بستة أشهر (6)
والبيئة البصرية بيئة جميلة هائلة العيش والمسكن وكان فيها أشجار كثيرة، ووصفها الشاعر ابن لنكك (7):

نحن بالبصرة في لؤ	ن من العيش ظريف
نحن ما هبت شمال	بين جنات وريف
فإذا هبت جنوب	فكأننا في كنيف

الكوفة وهي "المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ويسمونها قوم خد العذراء.. قال ابن القاسم سميت الكوفة لاستدارتها.. وسميت الكوفة كوفة لاجتماع الناس بها من قولهم تكوف الرمل.. وهي في الإقليم الثالث (8)، أما بالنسبة إلى تمصير الكوفة فكان في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة التي مصرت فيها البصرة وهي سنة أربع عشرة، وقيل سنة سبعة عشرة (9).

3- نشوء النحو العربي

لا يختلف الدارسون في أن النشأة الأولى للنحو العربي كانت بصرية خالصة في مرحلتها الأولى، "فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو السود ظالم بن عمر الدولي ومضر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا فيه أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب

والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول به والتعجب والمضاف وكان لأبي الأسود الدولي ذلك فضل سبق وشرف التقدم " (10) وهذه المرحلة وإن قال عنها الزبيدي قد قدمت تأصيلاً لبعض أبواب النحو العربي، إلا أنها كانت تعتمد على رواية المسموع. وبعد ذلك جاء ما يمكن أن نعتبره المرحلة الثانية في نشأة النحو العربي المتبدية في عبدالله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وما تزامن معهم من ظهور القياس والعلل النحوية وما يمكن أن نعهده بداية لتعدد الآراء النحوية التي هي أقل من الخلاف. ومضت قصة نشوء النحو العربي لتصل إلى مرحلة أخرى تمثلت بالخليل الفراهيدي البصري وأبو جعفر الرؤاسي الكوفي والكسائي الكوفي وصولاً إلى عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي وهذا يعني وصول النحو العربي إلى مرحلة جديدة بوصفه مزيجاً من الفكر البصري والكوفي معاً، إذ أصبحت قواعد النحو العربي ناتجة عن الاستنباط والاستقصاء.

4- نشوء المدرسة البصرية ومنهجها وطبقات نحويها

النشأة

كان للبصرة السابق كما قلنا سابقاً في نشوء النحو العربي وقد توافرت بعض العوامل التي ساعدت على ذلك لعل أهمها الموقع الجغرافي المحاذي للبادية العراقية التي سكنها العرب الأفحاح الذين هم حجة في الرواية واللغة السليمة، بيد أن هذا العامل كان محصناً بعمال آخر وهو العامل السياسي وما رافق قصة النحو العربي في ذلك الحيز الجغرافي من استقرار سياسي إبان الدولة الأموية التي تزامن معها تشجيع العلماء وتهيئة الأجواء العلمية والبحثية.

ومهما يكن من أمر فقد "كان لأهل البصرة في العربية قدمة وبنحو لغات العرب" (11) ويقال في معرض آخر إن أول النحاة البصريين الحقيقيين هو "ابن أبي اسحق الحضرمي (117هـ) وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود ولكنه من القراء، ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يسلكون في القراء فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وتلميذاه عيسى بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القراء" (12).

الخصائص

أصبح للمدرسة البصرية منهجاً ذا صبغة خاصة تفردت به، ومع أن علماءها كانوا قد تأثروا بالمعتزلة من حيث المنهج والبيئة لا سيما أنهم كانوا يعتدون بالعقل إذ سموها بأهل المنطق (13) إلا أن طريقة في المنهج كانت قد استقامت لهم ولعل أهم ما يميزها هو أن قوة المنطق منحهم مساحة أكثر حرية للتفكير والاستنباط، كما أخذوا بالشواهد الموثوقة فقط مع أنهم حاولوا تفسير الصحيح من كلام العرب غير الموثوق به، وجعلوا المخالف من جهة المصنوع واللحن وكان من أهم مصادر هذه المدرسة القرآن الكريم والشعر العربي، كما تميزت هذه المدرسة بأنها وصلت إلى حد تخطيء بعض أهل الحجة والدليل لأجل ألا يتجاوزوا القواعد النحوية، وعندما كانوا يصلون إلى طريق مسدود في التعليل والمحاكاة يخلصون إلى القولة: (يحفظ ولا يقاس عليه)، لأنه شذ عن القاعدة النحوية التي قعدوا لها.

الطبقات

في كتابه طبقات النحويين واللغويين أورد الزبيدي عشر طبقات (14) لعلماء المدرسة البصرية نجملها بالجدول الآتي:

الطبقة	النحاة
الأولى	أبو الأسود الدولي، عبد الرحمن بن هرمز
الثانية	نصر بن عاصم، يحيى بن معمر، عنيسة الفيل، ميمون بن الأقرن
الثالثة	ابن أبي عقرب، ابن اسحق الحضرمي

الرابعة	أبو عمرو بن العلاء، أبو سفيان بن العلاء، الأخفش الأكبر، عيسى بن عمر، مسلمة بن عبد الله، بكر بن حبيب
الخامسة	الخليل بن أحمد الفراهيدي، حماد بن سلمة، يونس بن حبيب أبو عاصم
السادسة	النضر بن شميل، أبو محمد اليزيدي، سيبويه، أبو الحسن الأخفش، أبو عمر الجرمي، علي بن نضر الجهمضي، مؤرج بن عمرو، محمد اليزيدي، أبو جعفر اليزيدي، أبو العباس الفضل اليزيدي
السابعة	أبو عثمان المازني، أبو حاتم السجستاني، الرياشي، الزيادي، التوزي، قطرب
الثامنة	أبو العباس المبرد، الباهلي
التاسعة	أبو إسحق الزجاج، محمد بن السراج، المبرمان، ابن درستويه، أبو بكر الأزهر، أبو بكر النحوي، بان الخياط
العاشرة	أبو الفهد البصري، الزجاجي، السيرافي، أبو علي الفسوي، علي بن عيسى، الميمني، أبو طاهر، الكرمانلي، أبو علي البغدادي

5- نشوء المدرسة الكوفية ومنهجها وطبقات نحويها

النشأة

جاء نشوء المدرسة الكوفية بعد نشوء المدرسة البصرية للأسباب التي أوردناها لنشوء النحو في البصرة، فقد أخذ علماء الكوفة النحو العربي شبه جاهز من المدرسة البصرية صاحبة السبق لا سيما من الخليل الفراهيدي.

فمثلاً نجد أن الفراء والكسائي وهما من المدرسة الكوفية قد أخذ النحو والصرف عن عيسى بن عمر وأبي العلاء بن عمرو وتتلماً عليهما. ويمكن القول إنه مع ظهور ثعلب نشأت حركة جديدة في تاريخ النحو العربي، بيد أن المدرسة الكوفية لم تضاهي المدرسة البصرية في الفكر النحوي لعل أهم الأسباب لذلك هو انشغال أهل العلم في المعرفة بمسائل أقرب إلى العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة الأمر الذي أدى إلى قصور الاهتمام بعلم النحو والصرف، ولعل في هذا تفسير لقصور المدرسة الكوفية التي لم تصل مرحلة متقدمة من التطور والنضج النحوي.

بيد أن وجود المدرسة الكوفية كان له الأثر الإيجابي في وجود مدارس نحوية أخرى استطاعت أن تقف بين المدرستين بصيغة توافقية ومن تلك المدارس المدرسة البغدادية التي كانت حصيلة الخلاف النحوي بين المدرستين / الأم البصرية والكوفية.

الخصائص

مع أن المدرسة الكوفية كانت أقل نضجاً من المدرسة البصرية للاعتبارات السالفة الذكر إلا أن هذا لم يكن يعني تجردها من منهجية ذات صبغة خاصة بها مختلفة عن المنهج البصري إذ كانوا يتخذون كل ما يخالف المنهج البصري فكان من أهم ما يميزها على مستوى المنهج مخالفة المصطلحات النحوية التي وصل إليها البصريون، والأخذ بالروايات الواسعة والشاذة والنادرة، ومنها الرواية الشاذة للقرآن الكريم ونجدهم قد توسعوا بالقياس على شاكلة تخالف البصريين أيضاً وكان للأخبار الجزئية حظ وافر في المدرسة الكوفية.

الطبقات

في كتابه طبقات النحويين واللغويين أورد الزبيدي ست طبقات (15) لعلماء المدرسة البصرية نجملها بالجدول الآتي:

الطبقة	النحاة
الأولى	الرؤاسي، معاذ الهراء، أبو مسلم.
الثانية	الكسائي.

الثالثة	الفراء، القاسم بن معن، الأحمر، هشام الضرير، أبو طالب المكفوف، سلمويه، إسحاق البغوي، أبو مسحل، قتيبة النحوي.
الرابعة	سلمة بن عاصم، أبو عبدالله الطوال، محمد بن قادم، ابن سعدان، محمد بن حبيب.
الخامسة	أحمد بن يحيى ثعلب.
السادسة	هارون بن الحائك، أبو موسى الحامض، المعبدي، ابن كيسان، أبو بكر الأنباري، نبطويه.

6- نشوء الخلاف النحوي بين المدرستين: دوافعه وآثاره الإيجابية

بواكير نشأة الخلاف ودوافعه

"ما بين الحجارة البيضاء والرمال الحمراء وقع الخلاف" (16) تعد اللغة العربية واحدة من أكثر اللغات العالمية التي يتعدد فيها السياق، فطبيعتها تحتمل تعدد التأويل والمجاز والتفسير ولعل هذا ما يسمح لوجود أكثر من رأي ومن تأويل. بيد أن الخلاف النحوي إن كان يبرره ما سبق كما نفهم، لم ينطلق من هذه المقولة بل كان له أكثر من سبب محتمل، فصحيح أن مكون تفكير العقل البشري عند فرد يختلف عن مكون التفكير وطرقه عند فرد آخر لا سيما في الفهم والإدراك إذ يتبدى العديد من العوامل التي أسهمت في الخلاف النحوي بين المدرستين لعل أهمها: المذهب – الأيدلوجيا التي تنأى بنفسها عن مبدأ الخلاف العلمي الإيجابي المنصف، ومنها العوامل الثقافية والبيئة اللغوية، والأسباب الشخصية. وترد كينونة الخلاف النحوي البصري الكوفي في حقيقتها إلى العامل السياسي الذي أخذ يتحكم بشتى مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية ومنها النحو، فولاء البصرة كان أموريا في حين كانت الكوفة علوية الولاء، فنشبت السباق والصراع لأجل الفوز في العلوم الذي بدا وكأنه مكسبا للأيدلوجيا، كما وضح من تشجيع الولاة للعلماء دور كبير في التنافس الذي وصل إلى جد التعصب والإسراف.

ففي البدء لم يكن الخلاف الذي يعني حالة عدم التوافق، بدأ بوصفه وجهات نظر، لا ترتقي إلى الندية المتعصبة، كما كان يخلو من المنهجية أيضا، وهو في ذلك لم يتجاوز النقد الشخصي الفردي الذي كان منطلق النقد الشعري في العصر الجاهلي أيام النابغة الذبياني مثلا ومقولة (لو قال كذا لكان أفضل) دونما تحليل أو تحليل منهجي.

ويبدو أن الخلاف الحقيقي بين المدرستين وإن نسوغه بالعامل السياسي المذهبي قد بدأ زمن الكسائي وسيبويه في وقت تمسك فيه علماء المدرسة الكوفية بالرأي الذي يعلي من شأن العباسيين الذين أغدقوا على العلماء المال والهدايا وجعلوهم مؤدبي أبنائهم.

ويرى شوقي ضيف في حديثه عن بدء الخلاف "أن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنه كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريفها وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد" (17)

آثار الخلاف الإيجابية

ومهما كان من أمر في هذا الخلاف على سلبياته إلا أنه لا يخلو من الآثار الإيجابية بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد من أهم النتائج الإيجابية ههنا: ظهور مصنفات نحوية كثيرة جدا لا سبيل لحصرها ههنا، ومنها التنوع في الرؤية والمناهج النحوية، وتعدد التأويل والتفسير والاجتهاد في مسائل الشعر والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومنها التوسع في جواز المسائل النحوية وكل هذا أدى إلى اكتمال قصة النحو العربي.

الجزء الثاني

1- أبو البركات الأنباري – مصنفاته، وكتابه الإنصاف

سيتناول هذا الجزء مسائل خلافية منتقاة طبقاً لتوجه هذا البحث، بين المدرستين البصرية والكوفية وسيكون كتاب الإنصاف للأنباري هو المتن النصي النحوي الذي ستؤخذ منه هذه الخلافات والوقوف على أحكامها وحججها لما له من أهمية كبيرة بين المصنفات التي تصدت لهذه المسائل.

أبو البركات الأنباري

وهو أحد العلماء الأجل الذين لهم فضل كبير في مسيرة اللغة العربية وتطورها وفي ردها بمصنفات كثيرة متنوعة نحوية وصرفية وسوى ذلك، وله تراجم عديدة في كتب التراجم من مثل العبر في خبر من غير للذهبي، وفي الطبقات لابن قاضي شهبه، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان. وأبو البركات الأنباري هو "عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن الحسن بن سلمان الأنباري الملقب كمال الدين النحوي (ت 577هـ) قرأ اللغة على أبي منصور ابن الجواليقي وكان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو" (18)، والأنباري نسبة إلى الأنبار وهي بلدة قديمة من بلدات الفرات سميت بهذا الاسم لأن كسرا كان يتخذ فيها أنابيب الطعام، وسكن الأنباري بغداد وفيها مات. (19).

ومن صفات الأنباري التي ذكرت في التراجم أنه كان عالماً باللغة العربية ونحوها وصرفها وأسرارها، وكان عابداً فقيهاً وزاهداً ورعاً مثقفاً باحثاً في الفقه الذي تداخل وعلوم العربية وقيل عنه "وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت إليه الرحال" (20)

ولأبي البركات الأنباري مئة وثلاثون مصنفاً علمياً في النحو والصرف واللغة، وقد أورد محقق (21) كتاب الإنصاف (حسن حمد) بعضاً من هاتيك المصنفات كان من أهمها: أسرار العربية، والأضداد، البلغة في أساليب اللغة، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، والبيان في جمع أفعال – أخف الأوزان، وتصرفات لو، والجمل في علم الجدل، وحلية العربية، وحلية العقول في الفرق بين المقصور والممدود، وديوان اللغة، والزهرة في اللغة، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، وشفاء السائل في بيان رتبة الفاعل، وعقود الإعراب، وغريب إعراب القرآن، وفعلت وأفعلت، وكتاب الألف واللام، وكتاب في يعفون، وكتاب في كلا وكلتا، وكتاب كيف، وكتاب ما، لمع الأدلة في أصول النحو، ومسألة دخول الشرط على الشرط، والمرتل في أبطال تعريف الجمل، والمعتبر في الفرق بين الوصف والخبر، وميزان العربية، والوجيز في التصريف، وغير ذلك الكثير من كتب شرح الدواوين الشعرية للشعراء الفحول.

كتابه – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

تناول هذا الكتاب النحوي عرضاً مفصلاً للمسائل الخلافية النحوية بين المدرستين البصرية والكوفية، وقد جاءت في نحو مئة وعشرين مسألة، وكان سبب تأليف هذا المصنف القيم كما علله الأنباري نفسه أن "جماعة من الفقهاء والمتأدبين والأدباء المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها، سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة" (22).

ويوضح لنا الأنباري المنهج الذي سلكه هذا الكتاب لا سيما في حكمه النقدي النحوي القائم على الموضوعية وعدم الانتصار لهذا الطرف أو ذاك لأي سبب، فعنوان الكتاب يشي بمنهجية الأنباري، إذ يقول: "واعتمدت في النصر على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف" (23).

من توقيعات الخلاف النحوي بين المدرستين

التوقيع الأول - نتائج خلافية وحجج مشتركة

يناقش هذا الجزء المسائل الخلافية التي قامت على نفس الحجة والدليل عند كلتا المدرستين، والجدوى من ذلك إثبات أن بعض مفاصل الخلاف النحوي بينهما لم يكن قائماً أو مستنداً على المنطق العلمي فكان الخلاف لمجرد الخلاف بدليل اشتراك الحجة والدليل فكان منها:

مسألة القول في لام لعل الأولى (24)، إذ ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل إنما هي أصلية مسوغين ذلك بأن (لعل) حرف والحروف كلها أصلية والحروف لا يدخلها شيء. وحجتهم في ذلك أن قالوا إن ما دخل بوصفه زائدا (شاذا) على زيد - زيدل، وعبد - عبدل، وهي كلمات معدودة فقد خلصوا إلى أن مثل هذه الكلمات لا يجوز فيها الزيادة إلا عن طريق الشذوذ. أما البصريون فقالوا هي زائدة لأن العرب استعملوها أي (لعل) كثيرا في الكلام بدون اللام الأولى وهذا في معنى إثباتها وهو ما يدل على زيادتها، وحجتهم في ذلك أن اللام الداخلة على زيد - زيدل وعبد - عبدل هي من الزوائد أيضا لأن وجودها في زيدل يجري معنى زيد وهكذا وبذا نجد أن كلتا المدرستين اتفقتا على أن لام زيد- زيدل من الزوائد في حين أنهما اختلفتا في لام لعل.

ومنها مسألة القول في إعراب المثني والجمع على حدّه (25)

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها حركات إعراب تتغير كتغير الحركات بدليل: (قام الزيدان/ الزيدون) و(رأيت الزيدين/ الزيدين) و(مررت بالزيدين/ بالزيدين)، فتتغير الحركات نحو (قام زيد) رأيت زيدا) و(مررت بزيد)، وحروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها. أما البصريون فقالوا هي حروف إعراب وليست بإعراب، إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع فالواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ولعل في اتكاء الكوفيين على قول سيبويه كما سلف على أنها حروف إعراب ما يدل على إقرارهم بأنها حروف إعراب وليس حركات إعراب فأخذوا حجة البصريين نفسها من خلال سيبويه البصري وقالوا إنها الحروف التي أعرب الاسم بها، ولم يقولوا الحركات التي أعرب الاسم بها.

ومنها مسألة فعل الأمر مبني أم معرب (26)

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني في حين ذهب الكوفيون بأنه معرب مجزوم، واحتج الكوفيون بأنه معرب مجزوم لأن الأصل فيه نحو (افعلْ: لِنَفْعَلْ) بمعنى (اذهبْ) هو (لِنَذْهَبْ) وهكذا واحتجوا بذلك إنه لما كثر استعماله حذفوا اللام (لام الأمر) منه، كما احتجوا أن قالوا إن "الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تفعلْ) فكذلك فعل الأمر (افعلْ) لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فكما أن، فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر" (27)، وتمسك الكوفيون بهذا الرأي بعرض دليل آخر على أنه معرب مجزوم بلام مقدر، بدليل القول "في المعتل (اغزْ) و(ارم) و(اخشْ) فتحذف الواو والياء والألف، كما نقول (لم يغزْ) و(لم يرم) و(لم يخشْ) بحذف حرف العلة فدل على أنه مجزوم بلام مقدر (28).

في حين كان رد البصريين عليهم أن قالوا "إنما قلنا أنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء" (29)، وفي ما يتصل بحذف اللام رد البصريون على تسويغ حذفها لكثرة استعمالها كما يرى الكوفيون أنه لا يكون إلا فيما يختص بما يكثر في الاستعمال فمثلا (لم يكن) تصبح (لم يك) بحذف النون لكثرة الاستعمال ههنا في حين لم يقلوا في (لم يصن): (لم يصنْ) ولا في (لم يهن): (لم يهْنْ) (30).

وفيما يتعلق في حذف الآخر من الأمر المعتل رد البصريون على الكوفيين بأن سببه لم يكن اللام المحذوفة لكثرة الاستعمال فقالوا "إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو (اغزْ) و(ارم) و(اخشْ) كما تحذفها من نحو ((لم يغزْ) و(لم يرم) و(لم يخشْ) قلنا: إنما حذفنا هذه الأحرف التي هي الواو والألف والياء للبناء لا للإعراب والجزم حملا للفعل المعتل على الصحيح وذلك إنه لما استوى

الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك: (لم يفعل وافعل يا فتى) وإن كان أحدهما مجزوما والآخر ساكنا سُويَ بينهما في الفعل المعتل وإنما وجب حذفها في الجزم في هذه الأحرف التي هي الواو والألف والياء جرى مجرى الحركات لأنها تشبهها" (31). وهذا يعني أن البصريين يقولون إنما هي كانت امتدادا للحركات فحذفت ودلت على حركاتها.

وتبقى المسألة هنا خلافية باختلاف الحجة لا اتفاقها إلى أن يقر الكوفيون بأن اسم الفعل (نزال) والتي هي بمعنى فعل الأمر انزل إنما هي مبنية بسبب حذف اللام في (لتنزل)، فإن كنا نتفهم حججهم القائمة على حذف هذه اللام من فعل الأمر لكثرة الاستعمال كما ذهبوا، فإننا لا نتفهم كيف يقولون في أن نزال مبنية وهنا التناقض لا سيما أنهم أقرروا بأن فعل الأمر معرب مجزوم قالوا "إنما بني (نزال) لتضمنه معنى فعل الأمر" (32)، فإذا بهم يقولون ببناء (نزال) وهو ما ذهب إليه البصريون جملة وتفصيلا، بعد أن نفوا بناء فعل الأمر نفيًا قطعياً.

ومنها مسألة: الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و"هي" (33)

وفي هذه المسألة نجد فيها تقاطعات في الحجة واختلاف في الرأي أيضاً، ويتبدى ذلك من خلال ما تبناه الكوفيون في أن الاسم من (هو) و(هي) الهاء وحدها، في حين ذهب البصريون إلى أن (هو) و(هي) بمجموعهما هما الاسم.

وكانت حجة الكوفيين في هذا الشأن بأن قالوا: إن الواو في (هو) والياء في (هي) تحذفان في المثني نحو: (هما) ولو كانت أصلاً لما حذفتا.

واحتجوا بما جاء في الشعر من نحو (بيناه) أي (بينما هو) و(إذاه) بمهني (إذا هو) و(إذيه) بمعنى (إذا هي)، ورأوا في حذف الياء إنما يدل على أن الاسم في (هو) هو: الهاء وحدها، و"إنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم كراهية أن يبقى الاسم حرفاً واحداً" (34).

وكراهية أن يبقى الاسم حرفاً واحداً هو ذاته ما ذهب إليه البصريون أيضاً وهنا المفارقة في اجتماع الحجة والتعليل والاختلاف في النتيجة، فقالوا "الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً وذلك محال فوجب ألا تكون الهاء وحدها هي الاسم" (35).

بيد أن كلام الكوفيين غير صحيح لأن تثنية (هو) كما يرى النحاة في كثيرهم هو (هوان) قياساً على تثنية زيد - زيدان ولو جاز ذلك لقل في تثنية أنت (أنتان)، لكن (هما) إنما صيغة مرتجلة للمثنى، وبذا نلاحظ إن الكوفيين كرهوا أن يبنى الاسم على حرف وكذلك البصريون لم يجوزوا بناءه على حرف واحد وهم يتفقون في التعليل في حين يختلفون في النتيجة.

بيد أن المفارقة في اختلاف البصريين والكوفيين النحوي يتبدى في ما يتبدى في اتفاقهم على النتيجة مع اختلافهم في التعليل، ومن ذلك مسألة القول في علة إعراب الفعل المضارع (36)، فكلا المدرستين اتفقتا على أن الأفعال المضارعة معربة واختلفتا في العلة الإعرابية.

تبنى الكوفيون أن علة إعراب الفعل المضارع مردود إلى "دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة" في حين ذهب البصريون إلى أن علة إعراب الأفعال المضارعة كائن في أوجه منها:

1- أن الفعل المضارع يكون شائعاً في تخصص كما أن الاسم يكون شائعاً في تخصص، ومن ذلك

(يذهب) صالحة للحال والاستقبال في حين (سوف يذهب) اختصت بالاستقبال بعد شياعه.

2- دخول لام الابتداء فيه، من مثل: (إن زيدا ليقوم) كما تقول: (إن زيدا لقائم)، وبذا دل على

المشابهة بينهما، وهذا ما لا يحدث في فعلي الأمر والماضي.

ويرى الأنباري في رده على الكوفيين فيما ذهبوا إليه في تعليل إعراب الفعل المضارع بوصفه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، في أن الأولى أن يكون الفعل الماضي بوصفه الأطول وقتاً هو المعرب لا المبني فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معرباً، "ولو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرباً" (37).

التوقيع الثاني - من الخلافات في مسائل الخبر

كما تبين في نماذج التوقيع الأول أن مجمل الخلاف بين المدرستين لم يكن قائماً على الموضوعية العلمية إذ جرد للمخالفة فحسب، وفي هذا التوقيع سنجد أن الخلاف في تفاصيله لم يكن إلى مجرد الخلاف أيضاً. وسيصار إلى اجتزاء بعض النماذج التي ستلقي الضوء على ماهية الخلاف في (مسائل الخبر) بين المدرسة الكوفية والبصرية.

فمن تلك المسائل مسألة: **القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ**. (38)

يرى الكوفيون أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً فإنه يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، وتبينوا ذلك من خلال الشواهد: (زيد أخوك) وتقديره كما يرون: (زيد قريبك) و(عمرو غلامك) وتقديره كما يرون: (عمرو خادمك)، فهم جوزوا على سبيل التقدير ليتخلصوا من الاسم المحض، وحلوه إلى الصفة المشبهة (قريب) واسم الفاعل (خادم)، وذلك لعلمهم أن في هذا التقدير لا مشكلة في مقارنته ومشابهته بالفعل، وهو الأصل، وهذا ما ذهبت إليه أصلاً المدرسة البصرية التي ترى الخبر "إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو (زيد قائم) و(عمرو حسن) وما أشبه ذلك" (39).

ولعل الشواهد أعلاه لا تحتمل التأويل فالاسم المحض ليس كالصفة، وهذا يعني أن رأي المدرسة الكوفية التقاف مغلوط على العلة النحوية ها هنا، في حين أن البصريين لم يحملوا الاسم المحض-الضمير العائد على المبتدأ، وبذا يكون الخبر في:

- زيد أخوك: لا يحتمل ضميراً عائداً على زيد

- زيد خادمك: يحتمل ضميراً عائداً على المبتدأ (زيد) لأنه ليس اسماً جامداً / محضاً، بل هو اسم فاعل، واسم الفاعل هو الأقرب إلى الفعل، والفعل هو الذي يحتمل الضمير.

ومن تلك المسائل مسألة القول في تقديم الخبر على المبتدأ

يرى الكوفيون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر بوصفه جاء مفرداً أو جملة على المبتدأ، وذلك بسبب تقدم الاسم ظاهره.

فلم يجوزوا مثلاً القول: (قائم زيد) وقالوا إنما يجب القول: (زيد قائم)

ولم يجوزوا القول: (أبوه قائم زيد)، وقالوا إنما يجب القول: (زيد أبوه قائم).

في حين ذهبت المدرسة البصرية إلى مخالفة ذلك، وقالت "إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء في كثير من كلام العرب وأشعارهم." (40). وسردوا الأمثلة الآتية:

- في بيته يؤتى الحكم، وتقديره: الحكم يؤتى في بيته

- في أكفانه لفّ الميت، وتقديره: الميت لف في أكفانه

وبينوا أن في كلا الشاهدين السابقين تقدم الضمير على الظاهر ولم يجدوا أشكالاً في ذلك لأن المتقدم ها هنا لا يجمع بين اللفظ والتقدير، فتقدير ضمير الاسم قائم على ظاهره باللفظ أو التقدير دونما جمع.

وأما قول الله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (41)، فالهاء في (نفسه) عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً، لأن (موسى) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير.

ومن المسائل مسألة القول في تقديم (خبر) ما زال واخواتها عليهن.

رأت المدرسة الكوفية أنه لا يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، والذي من أخواتها في المعنى، وسوغوا احتجاجهم بأن "ما زال ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل" (42)، كما أنهم وجدوا في "زال" معنى النفي و(ما) للنفي، ولما "دخل النفي على النفي صار إيجابياً" (43). فهم ينطلقون من مسألة نفي النفي إيجاب. وإن هذا القانون النحوي صحيح إلا أن المدرسة البصرية لم تجد له مسوغاً ها هنا، إذ قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها لأن (ما) للنفي والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام" (44).

فالمدرسة البصرية كما يتضح من قولهم ينطلقون من أن الحرف ينبغي أن يأتي قبل الاسم وقبل الفعل لإفادة المعنى فيهما، ولأجل أن يعمل فيهما أيضاً، وسردوا المثالين الآتيين:

- زيدا أضربت؟

- قائماً ما زال زيدا

فكما لا يجوز القول الأول في الاستفهام الذي له الصدارة في الكلام كي يعمل في الفعل (ضرب) فإنه لا يجوز كذلك تقديم (قائماً) في القول الثاني الذي هو خبر (ما زال) عليها، لأن (ما) لا تعمل في ما قبلها بل تعمل في ما بعدها.

ومن المسائل مسألة القول في رافع الخبر ب

عد "إن" المؤكدة وأخواتها. (45)

اختلفت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في مسألة رفع الخبر بعد إن وأخواتها، فكان مما ذهب إليه الكوفيون أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر ولكنها تنصب الأسماء لمشابتها الفعل، والمشابهة فرع لا أصل وفي الفرع ضعف. في حين ذهب البصريون إلى أن (إن) وأخواتها ترفع الخبر لأنها حروف مشبهة بالفعل بدرجة قوية ليس في اللفظ فحسب بل وفي المعنى، ولذلك هي ترفع الخبر. ورأت المدرسة البصرية أن مسوغ هذا الرفع كامن في خمسة وجوه (46):

1- أنها على وزن الفعل

2- أنها مبنية على الفتح والفعل الماضي مبني على الفتح

3- أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم

4- تدخلها نون الوقاية نحو (إنني) و(لكنني)

5- فيها معنى الفعل، فمعنى (إن وأن) هو حَققت، ومعنى (كأن) هو شَبَّهت، ومعنى (لكن) هو

استدركت، ومعنى (ليت) هو تمنيت، ومعنى (لعل) هو ترجيت.

فلهذه الأسباب أشبهت هذه الحروف الفعل، فوجب عملها عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب وكذلك الأحرف ها هنا فالمرفوع مشبه بالفاعل في حين المنصوب مشبه بالمفعول.

بيد أن المدرسة الكوفية أغفلت جانباً مهماً وهو كيف يمكن لهذه الحروف أن تعمل النصب في الأسماء، ولا تعمل الرفع فيها فما من عامل "يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل في الرفع" (47)

ومن المسائل مسألة القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها. (48)

جوزت المدرسة الكوفية تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها انطلاقاً من أن (ما) بمنزلة (لم) و(لن) و(لا) وكلها للنفي، ومن ذلك: (طعامك ما زيد أكل)، و(زيدا لم أضرب) و(عمرا لن أكرم) فإذا جاز التقديم مع هذه الحروف جاز مع (ما).

في حين ذهبت المدرسة البصرية إلى خلاف ذلك فقالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن (ما) معناها النفي ويلبها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا: "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. ونلاحظ أن المدرسة البصرية ترد ذلك إلى مسألة صدارة الكلام لجري (ما) مجرى الاستفهام الذي له الصدارة في الكلام أيضاً.

ومن المسائل مسألة القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن (49)

اختلفت المدرسة الكوفية مع المدرسة البصرية في دخول لام الابتداء في خبر لكن، إذ ذهبت إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن، واحتجوا على ذلك من جانبين: النقل والقياس، أما النقل فقالوا أنه ورد عند العرب ما يثبت ذلك مستشهدين بقول الشاعر:

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

وأما القياس فأصل لكن هو (إن) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً وبما أن أصل لكن هو (إن) كما يرون جاز أن يقع على (لكن) كما يقع على (إن).

ويبدو أن حجج المدرسة الكوفية هنا ضعيفة بالمقارنة إلى ما أنتت به المدرسة البصرية من دلائل علمية قاطعة، تقوم على قانون نحوي منطقي، وكانت حججهم في بعضها **منطلقة من حجج المدرسة الكوفية نفسها**، " فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع "إن" لا تفاقهما في المعنى لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع "إن" لأن "إن" تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما "لكن" فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم، فينبغي أن لا تدخل في خبرها لا" (50).

ومن المسائل مسألة القول في الخبر بعد "ما" النافية النصب (51).

رأت المدرسة الكوفية في هذه المسألة أن (ما) لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف الخافض نحو ما زيد قائما أصلها: ما زيد بقائم، فحذف الخافض ولذلك وجب أن يكون منصوبا " لأن الصفات منتصبات بالأنفس " (52).

واحتجت المدرسة الكوفية على ذلك أيضا بأن قالت " إنها لا تعمل لنفي الخبر وذلك لأن القياس في " ما" لا تكون عاملة ألبتة لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها " (53).

أما المدرسة البصرية فرأت أن (ما) تنصب الخبر لأنها أشبهت (ليس) من وجهين (54):

1- دخولها على المبتدأ والخبر مثل (ليس)

2- تنفي ما في الحال مثل (ليس)

والذي يقوي من هذين الوجهين دخول (الباء) في خبرها كما تدخل في خبر ليس لذلك تجري مجرى ليس.

ومما يقوي رأي المدرسة البصرية ما تبناه الأنباري في هذه المسألة من أن حذف الخافض لا يقتضي في كل الأحوال نصب الخبر فكثير "من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك: (كفى بالله شهيدا) و(كفى بالله نصيرا) ولو حذف حرف الخفض لقلت | (كفى الله شهيدا) و(كفى الله نصيرا)" (55). فنلاحظ كما يقول الأنباري أن القولين في كلا الحالين أكان حرف الخفض موجودا أم محذوفا سيان.

المصادر والمراجع

- (1) إبراهيم أنيس وزملاؤه - المعجم الوسيط، ج1، ط2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دت، ص 251
- (2) ابن منظور - لسان العرب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1970، مادة خلف.
- (3) إبراهيم أنيس وزملاؤه - المعجم الوسيط - مصدر سابق، ص 251.
- (4) أبو البقاء الكفوي - الكليات، تحقيق عدنان درويش وحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص 61
- (5) شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي - معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت، 1977، ص 430
- (6) ياقوت - معجم البلدان، مصدر سابق، ص 432.
- (7) ياقوت - معجم البلدان، مصدر سابق، ص 437
- (8) ياقوت - معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص 490
- (9) ياقوت - معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص 491
- (10) محمد بن الحسن الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين، ط2، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 12
- (11) عبده الراجحي - دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 9
- (12) شوقي ضيف - المدارس النحوية، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 19
- (13) شوقي ضيف - المدارس النحوية، مصدر سابق، ص 41
- (14) محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر - طبقات النحويين واللغويين مجلد 2، ط2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف للنشر، 1984، انظر الصفحات: 21-121

- (15) محمد بن الحسن الزبيدي – طبقات النحويين واللغويين، مصدر سابق، انظر الصفحات: 121 فما فوق.
- (16) الباحث.
- (17) شوقي ضيف – المدارس النحوية، مصدر سابق، ص 95
- (18) أبو العباس شمس الدين ابن خلكان – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المجلد 3، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1970، ص 139.
- (19) ابن خلكان – وفيات الأعيان، مصدر سابق، ص 140
- (20) محمد بن أحمد الذهبي – العبر في خبر من غير، ج 1، تحقيق أبو هاجر زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص 230
- (21) كمال الدين أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، تقديم حسن حمد، إشراف إميل يعقوب، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص 6، 7، 8.
- (22) الأنباري – الإنصاف، مصدر سابق، ص 15
- (23) المصدر السابق، ص 15
- (24) المصدر السابق، ص 201-209، والمسألة تناولها: شرح التصريح على التوضيح 3/2 وشرح المفصل 6/8 وخزانة الأدب 10/422-444.
- (25) المصدر السابق، ج1 ص 38
- (26) المصدر السابق، ص 59-80
- (27) المصدر السابق ص 61
- (28) المصدر السابق، ص 62
- (29) المصدر السابق ص 67
- (30) المصدر السابق، ص 73
- (31) المصدر السابق ص 74
- (32) المصدر السابق، ص 67
- (33) المصدر السابق، ج2، ص 189
- (34) المصدر السابق، ص 191
- (35) المصدر السابق، ص 191
- (36) المصدر السابق، ص 81
- (37) المصدر السابق، ص 82
- (38) المصدر السابق، ج1، ص 59
- (39) المصدر السابق، ص 59
- (40) المصدر السابق، ص 68
- (41) طه: 67
- (42) الأنباري – الإنصاف، مصدر سابق ج 1، ص 147
- (43) المصدر السابق، ص 147
- (44) المصدر السابق، ص 149
- (45) المصدر السابق ص 167-174
- (46) المصدر السابق، ص 168
- (47) المصدر السابق 174
- (48) المصدر السابق، ص 162
- (49) المصدر السابق، ص 193-200
- (50) المصدر السابق، ص 196
- (51) المصدر السابق ص 155
- (52) المصدر السابق، ص 155
- (53) المصدر السابق، ص 155
- (54) المصدر السابق، ص 156
- (55) المصدر السابق، ص 157